



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«بيتك» يحصل على موافقة «المركزي» لإصدار صكوك بمليار دولار

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن حصول البنك على موافقة نهائية من بنك الكويت المركزي على الإصدار الأول بقيمة لا تتجاوز مليار دولار من إجمالي برنامج صكوك تمويلية بقيمة 3 مليارات دولار. وقال البنك في بيان على موقع البورصة أمس، إن الإصدار غير مباشر وسيتم من خلال شركة ذات غرض خاص، موضحاً أن الإصدار من نوع صكوك الوكالة (مع وجود خيار المراجعة). وأشار البنك في البيان إلى أن التصنيف الائتماني للبرنامج وفقاً لوكالة موديز عند الدرجة «A1»، وعند درجة «A+» بحسب وكالة فيتش. وأوضح البنك أن الصكوك ستساهم في تعزيز السيولة لدى الملتزم (بيتك) وتوزيع مصادر التمويل بالإضافة إلى استخدام أموال الإصدار لأغراض البنك العامة.

شركات في الخليج ستفلس إذا أجبرت على تعيين المواطنين بدلاً من الوافدين

«بلومبيرغ»: جيش من موظفي الحكومة يتقاضون رواتب بلا عمل

محمود عيسى

قالت وكالة بلومبيرغ إن تضخم الوظائف العامة في دول الخليج يشبه إلى حد كبير الرواتب التي تدفع للمتقاعدين في مناطق أخرى من العالم، لكن التخفيض على هذا الصعيد قد يحطم الاتفاقيات الضمنية مع المواطنين ويحفز الاضطرابات العامة. وأشارت إلى اعتماد موظفي الحكومة على الروتين، وقالت أنه في الكويت يعتبر التطرق لهذا الموضوع من الأمور الصعبة للغاية فقد كانت الحكومة تحاول تقليص فاتورة الأجور التي تستهلك أكثر من نصف ميزانيتها - وهي نسبة غير عادية حتى في المعايير الخليجية وطلبت من الموظفين الحكوميين العام الماضي الالتزام بنظام البصمة لتأكيد الحضور إلى مواقع العمل وكان نتيجة ذلك أن استقال نحو 5 آلاف موظف في الفترة التالية لتطبيق النظام وكان كثير من هؤلاء نادراً ما يحضرون إلى العمل واصبحوا يتخوفون من وقوعهم تحت طائلة النظام الجديد، وفقاً لما نسبته الوكالة إلى وكيل وزارة المالية خليفة حمادة.

أسعار النفط مهمة

وتقول الوكالة إن الكويت تتمتع بأدنى نقطة تعادل لأسعار النفط بين دول الخليج برغم ارتفاعها من مستوى 46,9 دولاراً في 2017 إلى 48,1 دولاراً في 2018، مقارنة مع المعدل أعلى معدل يبلغ 87,9 دولاراً في 2018 وهو ما يعكس صعوبة الموقف السعودي.

التضخم الحكومي

وخلافاً لذلك، يرصد خليفة حمادة تضخم الوظائف الحكومية ويقول إن عدد موظفي وزارة المالية عندما التحق بالعمل عام 1987 لم يكن يتجاوز 700 موظف وقد ارتفع عددهم بنسبة 400٪ في غضون 20 عاماً ليصل إلى 3500 موظف، وذلك مقابل زيادة لم تتجاوز 10٪ في حجم أعباء العمل في الوزارة. ويتذكر الاستشاري الكويتي وليد السعيد الذي ترأس ذات مرة إحدى الدوائر الحكومية السؤال الأول الذي تلقاه من مواطن كويتي باحث عن عمل يبلغ 22 عاماً في مقابلة لتعيينه هو «ما العمر الذي يمكنني عنده أن أتقاعد؟». ويقول السعيد إنه برغم التغيير التدريجي على نظرة الخريجين نحو دخول سوق العمل، إلا أن القطاع الخاص المعروف بانخفاض الأجور مقارنة مع القطاع العام يبين عليه الأجانب الذين تحاول الحكومات الخليجية الحد منهم



الاقتراب من إصلاح منظومة الرواتب ينطوي على مخاطر سياسية عالية

الكويت جهة مثلى لتمكين المواطنين من الاستفادة من الثروات بطريقة غير الوظائف

توزيع الثروات أفضل حل على طريقة الأسكا في توزيع أرباح النفط

خليفة حمادة: تضخم أعداد موظفي وزارة المالية 400٪ في 20 عاماً

تخفيض الرواتب قد يحفز الاضطرابات العامة

الكويت لديها بعض الوقت لخفض الرواتب بفضل تعداد سكانها وارتفاع نصيب الفرد

كذلك، حيث أن 70٪ من السعوديين هم دون الثلاثين من العمر. وتحدث بلومبيرغ موظفة حكومية سعودية طلبت عدم الكشف عن هويتها فقالت إن رئيسها في العمل ظل يعمل بشكل غير رسمي ويواقع 3 أيام أسبوعياً فقط لسنوات، ولم يرتدع برغم تشديد قوانين الحضور والانصراف مؤخراً. وعندما زار أحد الوزراء الإدارة، ظهر موظفون لم تعرفهم من قبل في حين كانت أسماءهم مدرجة على جدول الرواتب طوال سنوات.

رصد الحضور والانصراف

وقالت بلومبيرغ أنه يمكن للتقنيات الحديثة في التتبع والرصد والمراقبة، مثل البصمة الإلكترونية والبطاقات الممغنطة، وكاميرات المكاتب التعرف على «العمال الوهميين» الغائبين، وقد حاول حاكم دبي منذ سنتين القيام بتجربة أخرى، حيث رتب زيارة مفاجئة للمكاتب الحكومية في بداية أسبوع العمل، ورصد الكثير من المكاتب الفارغة من الموظفين.

صعوبة المعالجة

لكن بلومبيرغ قالت إن هذه الوسائل لن تقضي على ظاهرة العمالة

محطة البداية الرئيسية ولكنه أصبح احد الأمور الشائكة التي يخطوي الاقتراب منها على مخاطر سياسية عالية. وفي حين يرى الأستاذ في كلية لندن للاقتصاد ستيفن هيرتوغ أن استمرار الضمان التاريخي للوظائف الحكومية في دول الخليج أصبح «أمرًا غير مقبول أو لا يمكن الدفاع عنه»، إلا أنه في الوقت ذاته يقول «إن التعرض لرواتب موظفي القطاع العام يعني التلاعب بمحور العقد الاجتماعي الخليجي».

هيمنة القطاع العام

وقالت الوكالة إن متوسط عمالة القطاع العام في السعودية تبلغ 33٪ من إجمالي الأيدي العاملة في البلاد، مقابل متوسط 22٪ في دول مجلس التعاون و9٪ في الأسواق الناشئة وأخيراً 7٪ للمتوسط العالمي وفقاً لبيان صندوق النقد الدولي وبالتالي فإن المعضلة تعتبر حادة بشكل خاص في أكبر دولة خليجية هي السعودية. من جانب آخر، قالت الوكالة إن الكويت وقطر بفضل تعداد السكان الأقل وارتفاع نصيب الفرد من إيرادات الطاقة لديهما بعض الوقت لإيجاد حل لهذه المشكلة أما السعودية فإنها ليست

80 ألف برميل يومياً حصة الكويت حال زيادة إنتاج النفط العالمي

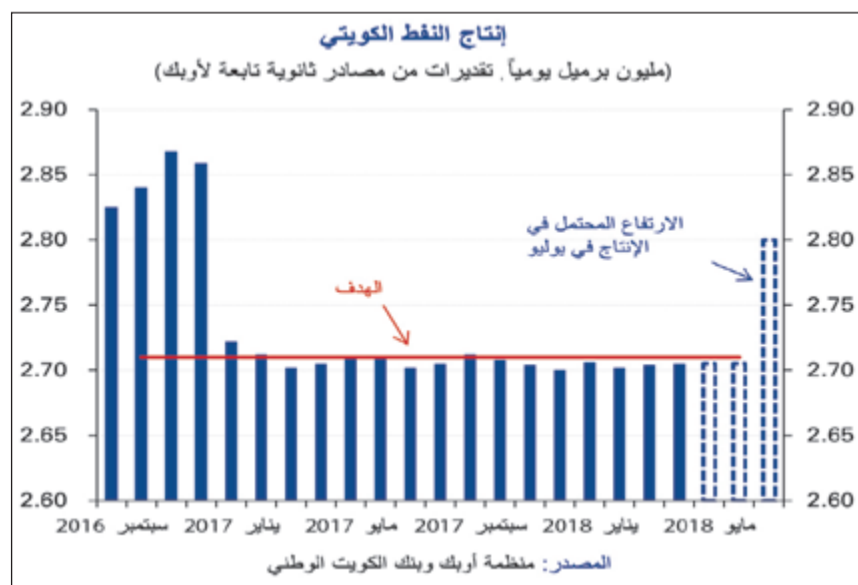
«الوطني»: البنوك رفعت فائدة الودائع 0,25٪

«المركزي» بصد اتخاذ سياسات نقدية للحفاظ على الفارق بين أسعار الفائدة

ارتفاع متوقع للنتاج المحلي النفطي بـ 1,5٪ العام الحالي وبنسبة مماثلة في 2019

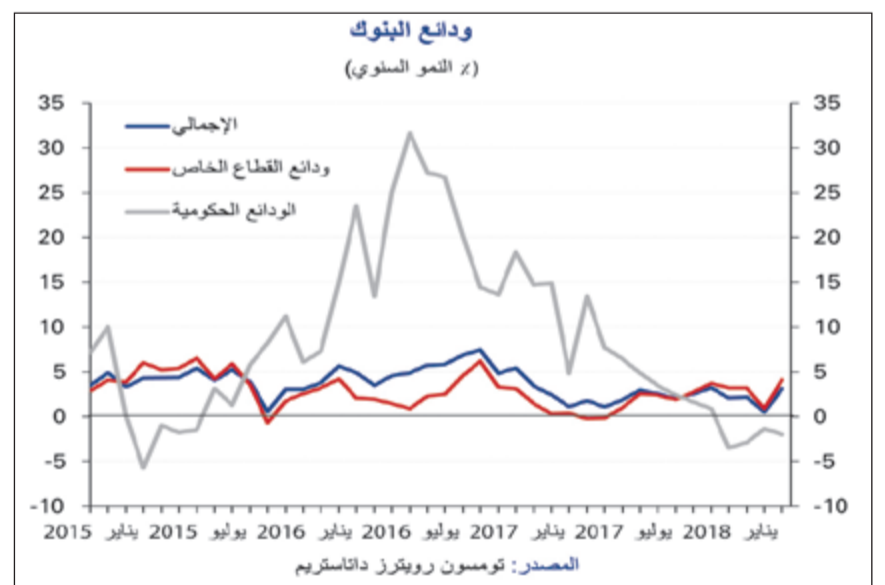
15٪ انخفاض أسعار العقار

أوضح تقرير «الوطني» أن أسعار العقار في أبريل تراجعت بواقع 15,1٪ على أساس شهري لتصل إلى 300 مليون دينار مقارنة بـ 353 مليون دينار في مارس. ولكن لتزائل المبيعات عند مستويات عالية مقارنة بالمتوسط الشهري للعام 2017 البالغ 181 مليون دينار والمتوسط الشهري للعام 2018 البالغ 277 مليون دينار. ويعود التراجع الشهري جزئياً إلى التأثيرات القاعدية الناجمة عن قسوة المبيعات في مارس التي بلغت أقصى مستوياتها منذ ديسمبر 2014. وظلت مبيعات العقار الاستثماري بالأخص قوية في أبريل بينما تراجعت مبيعات العقار التجاري بعد قوتها في مارس. وظهر متوسط المبيعات الشهرية منذ بداية السنة للعام 2018 أعلى من مستواه في العام 2017، ما يشير إلى انتعاش نشاط العقار في العام 2018 في حال استمراره على هذه المستويات. واستقرت أسعار العقار في أبريل مسجلة تحركات شهرية جيدة نسبياً في مختلف القطاعات العقارية باستثناء مكون الشقق الاستثمارية الذي استمر أسعاره بالتراجع.



ووفق اتفاقية خفض الأولي، فإن ارتفاع إنتاج الكويت سيكون بواقع 80 ألف برميل يومياً أو 3٪ ليصل إلى ما يقارب 2,8 مليون برميل يومياً. لذا فمن المتوقع الآن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بواقع 1,5٪ هذا العام وبنسبة مماثلة في 2019، وقد يرفع ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,5٪ هذا العام من 1,8٪ في السابق. ويبدو أن موقف مجلس الأمة المعارض لقانون الدين العام الجديد قد بدأ أكثر ليونة، مشروطاً أن تكون الموافقة مرتبطة بإصلاحات في الميزانية. ويسمح هذا القانون للحكومة برفع حد الاقتراض إلى ما يصل إلى 25 مليار دينار مقارنة مع 10 مليارات دينار في السابق، كما تمتد فترات الاستحقاق إلى 30 عاماً، ولكن لا يزال هناك معارضة شديدة.

إنتاجها منذ الشهر الماضي)، ستخفف من تقيد الإنتاج في النصف الثاني من 2018 وذلك للتعويض عن بعض التراجع الشديد في إنتاج فنزويلا خلال العام الماضي البالغ 500 ألف برميل يومياً وللتعويض أيضاً عن انخفاض الإنتاج في إيران مستقبلاً بفعل العقوبات المرتقبة. وتوقع التقرير أن يستفيد قطاع النفط الكويتي من تخفيف القيود على الإنتاج، حيث التزمت الكويت بخفض الإنتاج المحدد الذي بدأ في العام 2016، محققة انخفاضاً بنحو 5٪ ليصل إنتاجها حالياً إلى مستوى أعلى بقليل من 2,7 مليون برميل يومياً. ففي حال رفع المجموعة إنتاجها بواقع مليون برميل يومياً وبافتراض أن نسبة خفض الكويت لإنتاجها ستكون مماثلة لتلك التي خضعت لها



يونيو بعد انتعاشها في الأشهر الماضية، فقد تراجع سعر خام التصدير الكويتي من أعلى مستوياته التي بلغت نحو 76 دولاراً للبرميل في منتصف مايو ليصل إلى 72 دولاراً للبرميل في نهاية الشهر، وذلك تماشياً مع تحركات مماثلة شهدها مزيج برنت. ويعكس هذا التراجع الأولي الارتفاع الكبير والسريع جدا الذي سجله إنتاج النفط بالإضافة إلى احتمالية اتخاذ أوبك وشركائها قراراً لرفع هدف الإنتاج بنحو مليون برميل يومياً في اجتماعها المزمع عقده غدا الجمعة، لاسيما أن تقديدها للإنتاج قد ساهم كثيراً في دعم الأسعار. وبالرغم من أن هذا الاجتماع قد يشهد معارضة شديدة لقرار رفع الإنتاج من قبل بعض الدول كإيران والعراق، إلا أن التوقعات تشير إلى أن مجموعة من الدول بقيادة السعودية (التي بدأت برفع

قال تقرير بنك الكويت الوطني إنه رغم رفع مجلس الاحتياط الفيدرالي الفائدة مرة إضافية بواقع 25 نقطة أساس في منتصف يونيو، إلا أن بنك الكويت المركزي ارتأى عدم رفع الفائدة في يونيو كي لا يسبب أي ضرر للنمو غير النفطي، معلناً أنه بصد اتخاذ سياسات نقدية أخرى من شأنها الحفاظ على الفارق بين أسعار الفائدة وذلك من أجل الحفاظ على جانبية الدينار، وأن باستطاعة البنوك رفع أسعار فوائدها على الودائع مع الحفاظ على سقف الفائدة على القروض، حيث رفع البنك المركزي بعد ذلك سعر إعادة الشراء بواقع 25 نقطة أساس، وقد رفعت البنوك تلك الفائدة على الودائع بذات النسبة. من جانب آخر، ذكر تقرير «الوطني» أن أسعار النفط تراجعت في أواخر مايو ومطلع